الأمن المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣

م.د ورقاء محمد رحيم

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٣/١ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٢/٤/١٣ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٢/١٢/٣١

https://doi.org/10.61353/ma.0110287

يهدف البحث إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للامن المجتمعي من حيث تعريفه ووسائله وأهميته ، والتعرف على واقع الامن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من خلال معرفة أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تحقيق ذلك الامن.

The research aims to identify the conceptual framework of community security in terms of its definition, means and importance, and to identify the reality of community security in Iraq after 2003 by knowing the most important obstacles and challenges facing the achievement of that security.

الكلمات المفتاحية: الأمن المجتمعي، العراق، المعوقات.

المقدمة

إن الحاجة الى الأمن تعد من الحاجات الأساسية لاستمرار الحياة وديمومتها، ويقاس تقدم واستقرار وازدهار أي دولة في العالم من خلال عدة مقاييس أهمها تحقيق الأمن المجتمعي لأنه الضامن الرئيسي لسلامة المواطنين من مختلف الأخطار الداخلية والخارجية ، لذلك نجد معظم الدول المتقدمة تسعى لتحقيق أمنها سواء كان سياسياً او اجتماعياً او اقتصادياً او عسكرياً او بيئياً، الا انها في الآونة الاخيرة بدأت تركز على تحقيق الأمن المجتمعي لما فيه من ضمان حقوق وحريات الافراد التي تعد الركيزة الاساسية والمحورية في تحقيق الاستقرار السياسي للبلاد، إذ أن انعدام الأمن المجتمعي يحول دون الاستقرار والبناء ويدفع الى الهجرة والتشرد ، ومن ثم يؤدي الى انهيار المجتمعات ومقومات وجودها، وقد واجه العراق منذ الاحتلال الأمريكي له بعد عام ٢٠٠٣ العديد من المعوّقات والتحديات التي أدت الى تهديد الأمن بشكل عام، والأمن المجتمعي بشكل خاص .

- **أهمية البحث**

بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وتغيير النظام السياسي فيه واجه العراق العديد من التحديات والمعوقات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها تهديد الأمن المجتمعي ، لذلك فإن أهمية البحث تظهر في تسليط الضوء على أهم تلك المعوقات التي هددت الأمن المجتمعي فيه منذ عام ٢٠٠٣.

- **أهداف البحث**

يهدف البحث الى تسليط الضوء على مفهوم الأمن والأمن المجتمعي، والتعرف على أهم وسائل تحقيقه ، وما الأهداف التي يسعى الى تحقيقها ، و يتناول البحث أهم المعوقات والتحديات الى واجهت تحقيق الامن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

- **فرضية البحث**

تقوم الفرضية البحث على " ان تحقيق الأمن المجتمعي في العراق مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار الوضع السياسي فيه والعكس صحيح".

- **اشكالية البحث**

مما تم ذكره تتجلى الاشكالية بهذه الدراسة في" ما مدى تأثير الوضع السياسي والامني والاقتصادي والاجتماعي على واقع الأمن المجتمعي في العراق".

- **هيكلية البحث**

ولإثبات فرضية الدراسة قُسم البحث على محورين ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة وكما يأتي:

المبحث الأول: الأمن المجتمعي (المفهوم والوسائل)، وقسم على مطلبين تناول المطلب الأول ماهية الأمن وأبعاده ، أما المطلب الثاني فقد تطرق الى ماهية الأمن المجتمعي ووسائل تحقيق ذلك الأمن وأهميته .

المبحث الثاني: تحديات الأمن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وقسم على مطلبين : تناول المطلب الاول المعوقات السياسية والامنية للأمن المجتمعي في العراق، أما المطلب الثاني فقد تطرق الى المعوقات الاجتماعية والاقتصادية .

المبحث الأول

الأمن المجتمعي: المفهوم والوسائل

تُعد المفاهيم بمثابة المرتكزات الأساسية للبحث التي نستطيع عن طريقها رسم صورة واضحة عن موضوع الدراسة وأهدافها، ليكون القارئ المختص وغير المختص على بينة منها، وما دام موضوع البحث يركز على الامن المجتمعي، فإن الدراسة ستركز على تحديد أهم المفاهيم التي جاء بها عنوان البحث ، إذ سيوضح المبحث الأول مفهوم الأمن وأبعاده ، أما المبحث الثاني سيتناول مفهوم الأمن المجتمعي ووسائل تحقيقه .

المطلب الأول :ماهية الأمن وأبعاده

قبل التطرق الى مفهوم الأمن المجتمعي لابد أولاً أن نتعرف على مفهوم الأمن و أبعاده.

أولاً: مفهوم الأمن

قبل الدخول في التعريفات اللغوية والاجرائية لمفهوم الأمن ، يجب أن نعلم أن الأمن هو أحد الحاجات الاساسية للانسان التي لايستطيع العيش بدونها ، فهي لاتقل أهمية عن الطعام والشراب بل تتفوق عليهما في كثير من الأحيان، لأن الإنسان لا يهنأ بلقمة العيش دون أن تتوفر له أجواء الأمان والطمأنينة ، وقد وجد الإنسان نفسه منذ اليوم الأول لحياته بحاجة الى الأمن والأمان؛ لأن حياته كانت وما تزال حافلة بالتحديات المختلفة التي تهدد كيانه ووجوده [١].

الأمن ليس من المفاهيم التي يسهل تعريفها ، فالباحثون في الدراسات الأمنية اجمعوا انه مفهوم غامض ومعقد ، اعتباراً لمحتواه المعرفي المثقل بالقيم والدلالات والاحاسيس ، فهو " ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة ومن الصعب اعطاء تعريف محدد لما تعنية كلمة " الأمن "[٢]، وهنا لابد من الإشارة الى الأمن بمعناه المجرد ، والأمن في اللغة هو نقيض الخوف. وكلمة الأمن لغةً مصدر الفعل الثلاثي أمِن وأماناً وأمنة :أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف[٣] ، قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده

التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم"[٤].وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" [٥]، وكذلك قوله تعالى " ادخلوها بسلام امنين "[٦]. إن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإن كانت المعاجم اللغوية تشير الى أن تعريف الأمن يقصد به " التحرر من الخوف والقلق" وتعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية بـ" قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية " ، أما الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني " حماية الامنة من خطر القهر على يد قوة اجنبية " [٧]،وقد عرف ارنولد ولفرز الامن " الامن بالمعنى الموضوعي يقيس غياب التهديدات الى القيم المركزية ، وبالمعنى الذاتي فهو يشير الى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل الهجـوم "[٨].

ومن ثم فإن معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات المتمتع به، ونظراً لصعوبة تحقيق الأمان الكامل، فقد أصبح يُنظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره [٩]

ويظهر مما تقدم أن الامن هو عدم الخوف والشعور بالامان في كل مكان وزمان ، بغض النظر عن الاختلاف بالجنس او العمر او الطائفة او الدين او الطبقات الاجتماعية ، فهي من الحاجات الضرورية التي يسعى اليها الانسان .

ثانياً: أبعاد الامن

لقد ازدهر النقاش حول التفسير الشامل للامن بعد الاخفاقات التي تعرضت لها الدراسات الامنية المبنية على الجانب العسكري في تفسير الامن خلال الحرب الباردة لتظهر جوانب اخرى كالاقتصاد والبيئة في صلب الدراسات الامنية خلال ١٩٧٠الى ١٩٨٠ ، ثم ظهور الهوية خلال عام ١٩٩٠ [١٠]، فبعد نهاية الحرب الباردة أصبح من الصعب تحديد الأبعاد الجديدة للامن؛ وذلك نظراً لكثرة المشاكل الوطنية والاقليمية والدولية ، وفي الحقيقة ان الظاهرة الامنية اصبحت تعكس ابعاداً كثيرة في فترة مابعد الحرب الباردة ، وفي هذا السياق يقول "باري لوزان" الامن هو السعي لتحقيق التحرر من التهديد وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتهم المستقلة وسلامتها ضد قوى التغييرات التي يرون بانها معادية لها[١١]، وانطلاقاً من ذلك حاول (بوزان) تحديد خمسة أبعاد للبيئة الامنية وهي:

١. البعد الانساني للأمن :إن الأمن حاجة انسانية فطرية ، فالانسان السوي يبحث عن الامن في كل تصرفاته سواء كان لتلك التصرفات آثار تعود على الروح وعلى الجسد فهو يتعبد ، ويتغذى ، ويطلب العلم ، ويعمل ، ويستثمر امواله، ويتخذ الاصدقاء ، ويكوّن أسرة ، ويمارس هواياته ليشعر بالامان ، ويدافع عن حقوقه المادية والمعنوية ، ويشارك في المظاهرات ، والأعمال السياسية ، والمطالبات الاجتماعية ، وقد يقاتل ايضاً طلباً للامن وبحثاً عنه [١٢]، فالامن في بعده الانساني هو اختصار التحرر من الشعور بانعدام الامن كبديل لاحتمالية التهديد الأمني ولا يمكن تحقيق هذا البعد الا في ظل سياسات تنموية رشيدة وشاملة ومستدامة[١٣] ، لذلك كان الأمن بالنسبة للانسان غاية كل الاديان والمعتقدات والفلسفات.

٢. البعد السياسي : وهو يعني الحفاظ على الكيان السياسي لدولة من خلال تنمية قدراتها وزيادة قوتها الوطنية ، ويرتبط البعد السياسي للأمن الوطني للدولة بمدى تحقيق الديمقراطية فيها ، فالنظم الديمقراطية تسمح بإنشاء مؤسسات سياسية ذات فعالية وتؤدي الى توسيع حجم المشاركة السياسية والمساواة بين المواطنين وهذا ما يؤدي الى تعزيز الامـن وسد الثـغرات التي من الممكن ان تهـدده [١٤].

٣. البعد الاقتصادي: يعني تحقيق الكفاية والرخاء وحماية المشروعات الاقتصادية ، ويشمل قدرة الدولة على ضبط الاثار الناشئة عن العولمة بكل ما تعنيه من تحرير التجارة الدولية وسهولة انتقال رؤوس الأموال والتقلبات في أسعار المواد الاولية ، واحتمال حدوث تغيرات مفاجئة في النظام الاقتصادي العالمي نتيجة هيمنة القوى اقتصادية تعمل خارج اطار سيطرة الدولة والتوفيق بين اعتبارات التحرر الاقتصادي بما تعنيه من سيطرة لقوى السوق في الاقتصاد العالمي وبين اعتبار حماية الأمن القومي ، بحيث لاتؤدي حرية قوى السوق الى انهيار اقتصادي ، كما يشمل الامن الاقتصادي تأمين المصادر الاساسية للدخل القومي من خلال تنوع البدائل[١٥].

يمكن القول للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية تهدد أمنه ، فالدولة ترسم جملة من الأهداف تكون مستندة على ركائز تضمن نجاحها من بينها القوة الاقتصادية ، فالاتحاد السوفيتي السابق تعرض عام ١٩٧٩ لضغوط امريكية كبيرة لم تكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية بالدرجة الاولى بل كانت ذات طبيعة اقتصادية[١٦] ،فالبعد الاقتصادي يكون بتوفير المناخ المناسب لتحقيق حاجيات الشعوب وتوفير الاطر المناسة لتقدمها وازدهارها .

٤. البعد العسكري : وهو البعد الذي يركز على الجانب العسكري للدولة خاصة القوات المسلحة ودورها في حماية الدولة ضد أي خطر أجنبي مسلح ، يهدد كيانها او حدودها، ولها دور خارجي في إظهار قوتها للعالم الخارجي ، ليقتنع بأن لهذه الدولة من القوة ما تحمي به مصالحها الحيوية خارجياً وتحقيقها في حالة اللجوء الى القوة المسلحة(١٧) .

٥. البعد البيئي : يعد القطاع البيئي اهم القطاعات بالنسبة للامن بمفهومه الواسع ، اذ يؤثر النظام الايكولوجي على العلاقات الامنية ، فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي الى خلق صراعات بين الدول لاسيما منها ندرة المياه، كما أن كثيراً من المشاكل البيئية كالتلوث المائي والجوي ، تصنف ضمن القضايا التي تؤدي الى ارتفاع نسبة الوفيات ، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام وبتفاعل هذه المشاكل المعقّدة مع النمو الديمغرافي السريع تتفاقم الخطورة ومن ثم تهديد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته مما يظهر جلياً علاقة المنظومة الايكولوجية (البيئة بمفهوم الامن البشري)(١٨)، ومن ثم فإن البيئة أصبح لها تأثير على الأمن ، لهذا أصبحت بعداً من أبعاده لتدخل بذلك في معادلة الأمن والسلم لتشكل ثلاثي (السلم،الامن والبيئة) (١٩).

٦. البعد الاجتماعي: الذي يعني التماسك الاجتماعي داخل الدولة الواحدة مع وجود الاختلافات الخاصة سواء في الدين ،العرق، اللغة ... وقد يوجد داخل الدولة طوائف وعرقيات لها علاقة مع جهات أخرى خارجية فتعمل هذه الأقليات على انتهاج اساليب تتعارض مع السياسة الداخلية للنظام السياسي (٢٠).

ويتضح مما تقدم أن للأمن أبعاداً مختلفة باختلاف الباحثين الذين تناول المفهوم كلاً من وجهة نظره البحثية.

المطلب الثاني

الأمن المجتمعي : الماهية والوسائل

أولاً: ماهية الأمن المجتمعي

اهتم الباحثون بالأمن المجتمعي اهتماماً كبيراً لكونه حاجة ملحة ملازمة للحياة ، فتعددت بناءً على ذلك اتجاهات الباحثين في تعريف الامن المجتمعي ، فبعض الباحثين عرفها كشعور انساني مثل(ديفدسون) الذي يرى أن الامن المجتمعي هو " تقديم خدمات خاصة في حماية الافراد والمعلومات والاصول من اجل تحقيق الامن الشخصي او رفاهية المجتمع المحيط"(٢١).

والبعض عرفها من الجانب التخطيطي فيرى الدكتور(كامل المراياتي) الامن المجتمعي يتطلب تخطيطاً سياسياً واقتصاديا وثقافيا ببرامج سياسية تنموية هادفة "(٢٢) ، كما جاء في تقرير التنمية العربية لسنة ٢٠٠٩ ان الامن الانساني يحقق امن المجتمع من خلال تمكين الشعوب من احتواء او تجنب المخاطر التي تهدد حياتهم وسبل

معيشتهم وكرامتهم "[٢٣]،كما يعرف الامن المجتمعي من الجانب التخطيطي بانه " قدرة المجتمع على اعادة انتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها ، وكذلك التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها [٢٤].

ومن خلال التعريفات السابقة للامن المجتمعي يمكن القول إن الباحثين تناولوا المفهوم على انه قدرة الافراد والمجتمع على العيش في بيئة بدون خوف أو قلق على حياتهم أو حياة عوائلهم بما يضمن لهم حياة مستقرة وآمنة .

ثانياً: وسائل تحقيق الامن المجتمعي وأهميته

١. الوسائل المعنوية: تعتمد هذه الوسائل على التوجه العام والتربية والفكر السليم والارشاد الدائم والدعوة الى الخير وغرس القيم الاخلاقية الفاضلة واصدار التشريعات والانظمة التي توضح حقوق الافراد والواجبات ، ويأتي الايمان بالعقيدة في قمة الوسائل المعنوية التي توفر الأمن الخاص والعام.

٢. الوسائل المادية : تتمثل في الأجهزة والمؤسسات والوزارات التي تنشئها الدولة لرعاية الامن وتوفيره والحفاظ عليه ومراقبة الانشطة التي تخل به وملاحقة الافراد والفئات الذين يخرجون عليه، وتأتي الدولة في مقدمة هذه الوسائل التي تأسست اصلا لهذا الهدف ثم وزارة الداخلية للحفاظ على الأمن الداخلي ووزارة الدفاع لحماية الوطن من أي عدوان خارجي يساعد في ذلك ايضاً العديد من المؤسسات في المجتمع[٢٥].

وللأمن المجتمعي أهمية كبيرة للفرد وللمجتمع، ويمكن التعرف على تلك الاهمية في ضوء ما ياتي:

أ. أهمية الامن المجتمعي بالنسبة للفرد:

للأمن أهمية كبيرة بالنسبة للفرد وتتمثل تلك الأهمية في الاتي[٢٦]:

- الأمن المجتمعي ضرورة ملحة لاشباع احتياجات الجنس البشري مثل الحاجة الى الأُلفة والطمأنينة والسكينة ولاتتحق هذه الا بالامن.
- حماية الحريات بل وحماية الافراد من التهديدات الشاملة والمواقف الخطيرة وتعزيز مواطن القوة والطموحات لديهم.
- تحقيق الأمن المجتمعي يؤدي الى اعداد الافراد لممارسة ادوراهم في تحقيق الضبط الاجتماعي ، مما يساعدهم على فهم طبيعة النظام الثقافي ويؤدي الى تكيف الافراد وتفاعلهم مع النظم والمعايير السائدة في المجتمع.

- يحقق للفرد الحماية والتمكين ، حيث تقي الحماية المواطنين من شر المخاطر التي تحدق بهم بينما تساعد استراتيجية التمكين الافراد على بناء قدراتهم والمشاركة الكلية في عملية اتخاذ القرار.

ب. أهمية الأمن المجتمعي بالنسبة الى المجتمع:

يمثل الأمن المجتمعي أهمية كبيرة للمجتمع وتظهر تلك الاهمية في أن الأمن المجتمعي في ذاته يؤدي الى [٢٧]:

- الحفاظ على أمن الوطن وسلامته من الخارج .
- مقاومة الجريمة والعنف والحد من التطرف والارهاب؛ لأن التوازن في العدالة الاجتماعية بين افراده متوفر ، الامر الذي يجعل ابناءه لا يقوموا بأي تصرف لا أخلاقي او مناف للقيم الاجتماعية ، اما اذا اختل هذا التوازن فيكون المناخ مهيأً للجريمة وللتطرف والارهاب والعنف بكل اشكاله.
- الامن المجتمعي ركن التنمية وأساسها فلا يمكن تحقيق التنمية والازدهار إلا اذا توفر الامن الذي يكون دافعاً الى التخطيط السليم والابداع والجهد العلمي.
- الأمن والعدل متلازمان ، فالأمن غاية العدل ، والعدل سبيل للامن.
- الامن وسيلة للسلم والتوافق بين افراد المجتمع.
- الامن المجتمعي منبع الحياة ، فلا يمكن مطلقاً ان تقوم حياة انسانية إلا إذا اقترنت تلك الحياة بأمن وافر يستطيع الانسان الحياة في ظله وتوظيف ملكاته واطلاق قدراته.
- الأمن عنوان الحضارة ، اذ تقاس حضارات الامم بمقتضى عدة معايير منها الامن المجتمعي.

المبحث الثاني

تحديات الامن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

يواجه الامن المجتمعي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ العديد من المعوقات منها المعوقات السياسية والامنية وكان ابرز تلك المعوقات هي المحاصصة والارهاب ، كما ان هناك معوقات الاجتماعية والاقتصادية ، التي لعب دوراً سلبياً في عدم قدرة العراق على تحقيق الامن المجتمعي فيه واهمها الفقر والبطالة.

المطلب الأول: المعوقات السياسية والامنية

أولاً: المحاصصة

طبق العراق نظام المحاصصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، اذ تقوم الاحزاب الفائزة في الانتخابات بتشكيل حكومة ائتلافية يتم بموجبها تقاسم المناصب الوزارية وفقاً للاصوات التي حصلت عليها ، ويعود السبب في تطبيق نظام المحاصصة الى عدة أسباب أهمها[٢٨] :

- رؤية مراكز صنع القرار السياسي بأن المحاصصة او التوافيقية هي الشكل الانسب لادارة التنافس السياسي داخل الدولة .
- سمة الثبات والاستقرار للمكونات المجتمعية العراقية ما بين اغلبية واقلية عددية متوزعة على أسس طائفية ومذهبية وقومية وجغرافية .

وتعد المحاصصة من أهم معوقات الأمن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، اذ قامت على أساس التمثيل النسبي لجميع الطوائف والقوميات في الحكومة بما يتلائم وكثافتهم السكانية ، وأدت المحاصصة الطائفية الى خلق اجواء التخندق الديني والطائفي والاثني وتمثيل المصالح الفئوية بعيداً عن المصلحة الوطنية الذي انعكس بدوره على الأمن المجتمعي بالعراق بعد عام ٢٠٠٣[٢٩]، اذ ان استمرار العمل بنظام المحاصصة على اساس طائفي يشكل عقبة أمام تحقيق الأمن المجتمعي، لانه رسخ مبدأ المحاصصة وثقافة الهوية الفرعية سواء كانت تلك الهوية مذهبية او قومية على حساب الهوية الوطنية .

ثانياً: الارهاب

تعد ظاهرة الارهاب من أخطر مظاهر العنف التي تهدد المنظومة القيمية للأمن المجتمعي العراقي ، اذ شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ الكثير من العمليات الارهابية شملت مناطق عديدة واشكال مختلفة تمثلت بالقتل والخطف والتعذيب والتهجير والاغتصاب ولاسيما بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٨ وكذلك بعد عام ٢٠١٤،اذ احتل العراق ولعدة سنوات مرتبة الصدارة بالدول الاكثر تعرض للعمليات الارهابية حسب تقارير مؤشر الارهاب الدولي الصادر عن المعهد الاقتصاد والسلام في استراليا حسب الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) يوضح تسلسل العراق ضمن الدول الاكثر تعرضاً للعمليات الارهابية

السنة	مرتبة العراق ضمن الدول
٢٠١٣	١
٢٠١٤	١

٢٠١٥	١
٢٠١٦	١
٢٠١٧	١
٢٠١٨	٢
٢٠١٩	٢
٢٠٢٠	٢

المصدر : تقارير معهد الاقتصاد والسلام ، متاح على الرابط الالكتروني http//:www.economicsandpeace.org

ويؤثر الارهاب على الأمن المجتمعي العراقي من خلال عدة خائص اهمها [٣٠]:

- يتركز الارهاب على الجانب النفسي وله مظهر سايكولوجي لكونه يتعاطى مع الأمن المجتمعي عبر زرع الرعب في النفوس وايقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر والتدمير بالارواح والممتلكات ويوظف الارهاب وسائل الدعاية والاعلام في مواقع التواص الاجتماعي لهذا الغرض.
- غموض وعدم وضوح الهدف السياسي للجماعات الارهابية .
- تأمين القدرة على التخفي والانتشار عن طريق تماهي العنف الذي يمارسه مع العنف الاجتماعي والعنف السياسي.

المطلب الثاني : المعوقات الاجتماعية والاقتصادية

هناك العديد من المعوقات للأمن المجتمعي العراقي أهمها:

أولاً :الفقر

لقد عرف العراق عبر تاريخه الطويل مراحل من الرفاه والتقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي ومراحل اخرى التراجع وانتشار الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الفقر ، وقد ألقت تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ على مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي وكان من نتائجها السلبية انتشار ظاهرة الفقر ولاسيما في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين[٣١].

فنسبة الفقر في العراق عام ٢٠١٦ تجاوزت ٢٠١٦ تجاوزت ٤١٪ بسبب النزوح الناتج عن سيطرة الجماعات الارهابية على بعض المحافظات ، اما في عام ٢٠٢٠ فكانت نسبة ٣١,٧٪ بسبب انتشار

وباء كوفيد ١٩ في حين شهد عام ٢٠٢١ انخفاض نسبة الفقر الى ٢٥٪ .ويبين الشكل رقم (١) معدلات الفقر في العراق من (٢٠٠٧-٢٠٢١).

المخطط رقم (١) معدلات الفقر في العراق (٢٠٠٧-٢٠٢١)

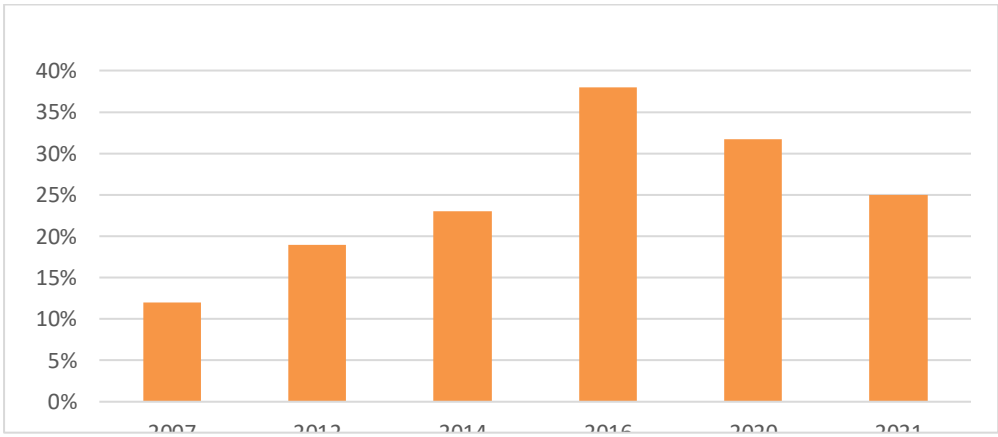

المصدر:مؤشر الفقر في العراق ، بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة ، الجهاز المركزي للاحصاء وزارة التخطيط.

ويلاحظ من المخطط اعلاه أن اعلى مستويات الفقر في العراق هي عام ٢٠١٦ وذلك لعدة اسباب اهمها التهجير القسري الناتج عن دخول تنظيم داعش الارهابي الى بعض المحافظات العراقية مما دفع الكثير من العوائل الى النزوح، و فقدت الكثير من تلك العوائل مصدر عيشها مما زاد من معدلات الفقر في العراق.

واستناداً الى المعطيات الاحصائية في تقرير التنمية البشرية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة يمكن لمؤشرات الفقر متعدد الابعاد تسليط مزيد من الضوء على الفئات الاكثر تعرضاً للاهمال من الشرائح الاجتماعية في العراق باستعراض الابعاد الثلاث الاساسية لمؤشرات الفقر متعدد الابعاد وهي[٣٢]:

- مستوى المعيشة : لايشمل مستوى المعيشة في العراق وفقاً للمعايير الدولية سوى ٦٪ من السكان فيما يعاني ٩٤٪من السكان بصورة أو بأخرى من اختلال في مستوى المعيشة في البلاد.
- قطاع التعليم: يستفيد من خدمات هذا القطاع القطاع ما نسبته ٦٠٪ من سكان العراق ، اي ان ٤٠٪ من السكان بدون خدمات تعليمية وتشكل هذه النسبة نحو ١٦ مليون عراقي يفتقر للخدمات التعليمية .

- القطاع الصحي: تغطي خدمات الصحة ما نسبته ٣٣٪ من سكان العراق البالغ عددهم نحو ٣٩ مليون نسمة اي ان ٦٧٪ من السكان هم بدون خدمات صحية .

ونلاحظ ان ارتفاع مستويات الفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يؤدي الى ضعف الامن المجتمعي لانه يعمل على خلق فجوة بين طبقات المجتمع، فهناك طبقة الاغنياء وهي قليلة نسبياً وطبقة الفقراء وتشمل شرائح مختلفة من المجتمع ، إن وجود الفقر أجبر بعض افراد المجتمع الى الاتجاه الى اعمال غير مشروعة من اجل كسب لقمة العيش تتمثل في الانضمام الى الجماعات الارهابية لاسيما ان تلك الجماعات تعطي اموالاً كبيرة من اجل الانضمام اليها والقيام بالاعمال الارهابية ، كما قد يلجأ بعض الافراد بسبب الفقر الى السرقة او المتاجرة بالبشر وبيع المخدرات من اجل الحصول على الاموال، وهذا يعني ان هناك علاقة تبادلية بين الفقر والامن المجتمعي، فكلما زاد الفقر في مجتمع معين قل معه الأمن المجتمعي لزدياد العمليات الارهابية والسرقة وتعاطي الممنوعات والمتاجرة بالبشر وانتشار الجريمة المنظمة وهذا بدوره يهدد الأمن المجتمعي في أي دولة .

ثانياً :البطالة

لقد شكلت البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحدياً وهاجساً للدولة بعد تفاقم معدلاتها وتعدد أسبابها ، اذ تداخلت تراكمات تركة الماضي مع ظروف الحاضر في رفع معدل البطالة الذي بلغ ٢٨,١٪ في عام ٢٠٠٣[٣٣] . ويبين الجدول رقم (٢) نسبة البطالة في العراق من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٢٠.

الجدول رقم (٢) نسبة البطالة في العراق من عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٩

السنة	نسبة البطالة	السنة	نسبة البطالة
٢٠٠٣	٪٢٨,١٠	٢٠١٢	٪١١,٠٩
٢٠٠٤	٪٢٦,٨٠	٢٠١٣	٪١٢,٠٠
٢٠٠٥	٪١٧,٩٧	٢٠١٤	٪١٠,٦
٢٠٠٦	٪١٧,٥٠	٢٠١٦-٢٠١٥	٪١٠,٨
٢٠٠٧	٪١١,٠٧	٢٠١٧	٪١٢
٢٠٠٨	٪١٩,٦٨	٢٠١٨	٪٢٢,٨
٢٠٠٩	-	٢٠١٩	٪٢٢
٢٠١٠	٪١٥,٠٢		
٢٠١١	٪٨,٠٠		

المصدر: مجموعة من مؤشرات التشغيل والبطالة ، الجهاز المركزي للاحصاء، وزارة التخطيط العراقية.

وتنطوي البطالة على بذور عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومصدر خطورتها هو تزايد عدد القادرين على العمل والباحثين عنه من دون جدوى ، فتثير الشعور بالاحباط لديهم وتترتب عليها عواقب سياسية واجتماعية واقتصادية سلبية ، ويُعقد مشكلة البطالة ، تفاقمها واستمرارها فضلاً عن ارتفاع نسبة الاعالة فرض مشكلة متعددة الابعاد بالنسبة لاي مجتمع لانحرافها عن قيم ومعايير الحياة الاجتماعية التي تحفظ قيمة الانسان [٣٤]، اذ يصبح العاطلون عن العمل في مواجهة خيارين، الاول: الانحراف السلوكي والتمرد على السلطة وعدم الامتثال للقانون فترتفع معدلات الجريمة ويضعف الشعور بالانتماء الوطني وتتصاعد الكراهية تجاه المجتمع والسلطة وصولاً الى ممارسة العنف او الانخراط في الارهاب ، والخيار الثاني هو هجرة العاطلين عن العمل خارج البلد ويمثل اصحاب الكفاءات وحملة الشهادات العليا النسبة الكبيرة من المهاجرين فيصبح البلد أمام تحدي هجرة العقول والكفاءات بسبب تدني مستوى المعيشة وانخفاض الدخل وانتشار البطالة[٣٥].

الخاتمـــــة والاستنتاجات

يعد الأمن المجتمعي ركيزة أساسية لاستقرار اي دولة وتحقيق اهدافها، فلم يعد يقتصر الأمن على الجانب العسكري فقط بل تطور ليشمل عدة جوانب منها اجتماعية واقتصادية وبيئية وغيرها، ويعاني الامن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من الضعف لعدة أسباب منها سياسية واخرى امنية كما أن هناك تحديات اجتماعية واقتصادية تتمثل بزيادة في نسبة الفقر والبطالة في العراق مما يدفع الافراد الذين يعانون من الفقر الى التمرد على المجتمع وعلى السلطة القائمة ويسلكون طرق تهـدد الأمن المجتمعي بشكل كبير .

وخرجت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات و التوصيات أهمها :

١. وجب على الحكومات العراقية ان تضع عدداً من الاجراءات التي من شأنها ان تقلل من المعوقات التي تهدد الأمن المجتمعي في العراق واهم تلك الاجراءات تشكيل حكومات وطنية لاتقوم على أساس المحاصصة الطائفية، وانما وفق الاستحقاقات الانتخابية وان تشمل مشاركة جميع الطوائف والقوميات والأقليات في تلك الحكومات .
٢. العمل على تقوية المؤسسات لاسيما الأمنية منها من أجل إحكام السيطرة على المجاميع الارهابية والجماعات المسلحة لمنع اي تهديد ارهابي من شأنه ان يهدد الأمن بشكل عام والامن المجتمعي بشكل خاص .
٣. توفير فرص عمل للشباب لمنع انحرافهم في العديد من السلوكيات التي تهدد الامن المجتمعي ومن اخطر تلك الانحرافات انضمامهم في المجاميع الارهابية والجماعات المسلحة.

الهوامش والمصادر:

(١) علي عباس مراد ، مشكلات الامن القومي : نموذج تحليلي مقترح، العدد(١٠٥) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ،٢٠٠٥،ص١٩.

(٢) سليمان عبدالله الحربي ، مفهوم الامن:مستوياته، صيغته وتهديداته دراسة في المفاهيم والاطر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠٠٨،ص٩.

(٣) ابراهيم مدكور ، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية ، القاهرة، ١٩٨٩،ص٢٥.

٤() ابن منظور، لسان العرب، تحقيق :عبد الله علي الكبير، دار المعارف ،(دت)، القاهرة، ص١٤٠.

٥() سورة قريش، الآيتان ٣-٤.

(٦) سورة الحجر ،اية ٤٦.

(٧) عمر عبد الله كامل ، الامن العربي من منظور اقتصادي ، اعمال الندوة الامن العربي :التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي-الاوروبي ، باريس،١٩٩٦،ص٨٤.

٨ Arnold Wolfers ,National Security as an Ambiguous Symbol, political Sciences Quarterly,Vol.67,n:4 December 1952,p485.

٩() منذر سليمان، مفهوم الامن القومي وصناعة القرار الامريكي ، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٢٥)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٠.

١٠ Barry Buzan ,ole waever & jaap De wilde ,security :a new framework for analysis, united states of America: Lynne Reiner publisher 1998,p2.

١١ Barry Buzan, the Evolution of international Security Studies ,Ed10, Cambridge university press united states of American,2009,p212.

(١٢) فهد بن محمد الشقحاء ،الامن الوطني :تصور شامل ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض،٢٠٠٤، ص٣٥-٣٧.

(١٣) خالد معمري، التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة،الجزائر،٢٠٠٩، ص٢٥.

١٤) طارق رداف،الاتحاد الاوروبي في اطار حلف شمال الاطلسي الى الهويه الامنيه المشتركه ، رساله ماجستير ، حامعه منتوري قسنطيه،الجزائر،٢٠٠٢،ص١٤.

(١٥) سحر حافظ العبدالله،اثر التغير المناخي على الامن الوطني الكويتي من خلال البعد الاقتصادي،مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ،٢٠١٣، ص٣٠.

(١٦) احمد ثابت ، الامن القومي:ابعاده ومتطلباته، مجلة المستقبل العربي ،العدد(١٩٦)،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ١٩٩٥،ص١٦٧.

(١٧) عيسى درويش ، ركائز الاستراتيجية في خدمة الامن القومي مجلة الفكر الاستراتيجي ، العدد(٤) ، دمشق ،١٩٩٩، ص٥٠.

[١٨] بلعيد منيرة ، الديناميكات الامنية الجديدة في الاقليم المتوسطي :دور الجزائر كفاعل في المنطقة ، تعقب ضمن الملتقى الدولي :الجزائر والامن في المتوسطواقع ةافاق ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ، ٢٠٠٨، ص١٠٢.

[١٩] داودي هشام ، الابعاد الامنية في ظل التنافس الاورو امريكي على المنطقة المغاربية ، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، ٢٠١٥،ص٢٠

[٢٠] مفاهيم امنية ، مفهوم الامن الوطني ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، – www.politics dz.com

[٢١] Davidson,M.et al, Amtter of Degree ,journal security &Management ,Vol49,no12,December2005,pp72-99

[٢٢] كامل المرايات واخرون، الامن الاجتماعي، مؤسسة بيت الحكمة ،بغداد، ١٩٩٧،ص٢٦.

[٢٣] تتخديات امن الانسان في الدول العربية ،قرير التنمية العربية للعام ٢٠٠٩ ، المكتب الاقليمي للدول العربية، برنامج الامم المتحدة الانمائي للدول العربية ،شركة كركي للنشر ،لبنان،٢٠٠٩.

[٢٤] Bilmcswenty,security identily &interest:asociology of international relations, comp ridge university press,first published, united kingdoum,1999,P80.

[٢٥] محمد الزحيلي، الادارة العامة للعلاقات والتوجيه بوزارة الداخلية للمملكة العربية السعودية، مجلة الامن ، العدد (٥)، الرياض ، ١٤١٢، ص٨٦.

[٢٦] حنان عبد الله الكواري، الامن الاجتماعي وتأثيره على التربية في ضوء التحديات المعاصرة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة ، الاسكندرية، ٢٠١٢،ص١٠٦-١٠٧.

[٢٧] اسامة السيد عبد السميع، نظرية الامن الاجتماعي في الاسلام، ، رابطة الجامعات الاسلامية، القاهرة، ٢٠٠٧،ص١٠٩-١١٢.

[٢٨] . وليد سالم محمد ، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الامة : دراسة حالة العراق، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠١٤، ص٣١٤.

[٢٩] عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل ، تقديم :فالح عبد الجبار، ثائر جعفر العصامي للنشر والتوزيع ، بيروت، ٢٠١١، ص٩٧.

[٣٠] سرمد زكي الجادر، البيئة السياسية لمكافحة الارهاب : رؤى من اجل استراتيجية فاعلة لمكافحة الارهاب في العراق، المؤتمر الوطني السادس حول واقع العنف والارهاب في العراق ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،بغداد، ٢٠١٣، ص١-٢.

[٣١] خضير عباس احمد النداوي، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية الى مأزق اجتماعي وسياسي، وراقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٠، ص٢.

[٣٢] خضير عباس احمد النداوي، مصدر سبق ذكره، ص١١.

[٣٣] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتنكلوجيا المعلومات ، نسبة البطالة بين صفوف الشباب(٢٠٠٣-٢٠١٣)، ص٢٠،وينظر ايضاً مؤشرات التشغيل والبطالة ، الجهاز المركزي للاحصاء للسنوات ٢٠١٥-٢٠٢٠، ص١٤.

[٣٤] عبد الفتاح عبد الناصر احمد عبد السلام البدراني، هجرة الكفاءات العربية :الاسباب والنتائج العراق انموذجا، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ، الاكاديميون العربية ،كوبنهاكن، ٢٠٠٩، ص٨١.

[٣٥] المصدر نفسه، ص٨٢.